

الفروع

باب الظهار

وهو محرّم، فمن شبّه امرأته أو عضواً منها، على الأصحّ فيه، ببعض مَنْ تحرّم عليه أبدأً، بنسبٍ أو سببٍ، على الأصحّ فيه، وقيل: مجمعٌ عليه، فهو مظاهرٌ، ولو بغيرِ عريّةٍ، واعتقدَ الحلّ كمجوسيّ، نحو: أنتِ، أو يدك، أو وجهك عليّ^(١) كظهر، أو يد^(٢)، أو بطنِ أمّي، أو عمّتي، أو خالتي، أو حماتي، ولا يُدَيّن. وإن قال: أنتِ عليّ^(١) كظهرِ أمّي طالقٌ، أو عكسه، لزماً.

وإن قال: أنتِ عليّ، أو عندي، أو منّي، أو معي، كأمي أو مثلُ أمّي، وأطلق، فظهارٌ، وعنه: لا، اختاره في «الإرشاد»^(٣)، و«المغني»^(٤)، وإن نوى: في الكرامة، ونحوها، دُيّن، وفي الحكمِ روايتان^(٥). وإن قال: أنتِ أمّي، أو كهي أو مثلها، وأطلق، فلا ظهارٌ، وعنه: بلى. اختاره أبو بكر،

مسألة - ١: قوله: (وإن قال: أنتِ عليّ، أو عندي، أو منّي، أو معي، كأمي أو مثلُ الصحيح أمي^(٥)، أو أطلق، فظهارٌ، وإن نوى: في الكرامة، ونحوها، دُيّن، وفي الحكمِ روايتان). انتهى. وأطلقهما في «المستوعب»، و«المقنع»^(٦)، و«المحرر»، و«الرعائتين»، و«الحاوي الصغير»، وغيرهم، وهما وجهان في «المستوعب»، و«الرعاية»:

الحاشية

(١) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

(٢) في الأصل: «كيد».

(٣) ص ٣٠٦.

(٤) ٥٧/١١.

(٥) في (ط): «أبي».

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢٨/٢٣ - ٢٢٣.

الفروع وفي «الترغيب»: هو المنصوصُ. وإن قال: كظهر رجلٍ، أو أجنبية، فظهارٌ. وعنه: في الرجلِ. نصره القاضي وأصحابه، وعكسه أبو بكر، وعنه فيهما: يمينٌ. وعنه: لغوٌ.

وفي ظهر بهيمةٍ وجهان^(٢) والشعرُ ونحوه، نصَّ عليه، والريقُ والدمُ والروحُ لغوٌ، كوجهي من وجهك حرامٌ، نصَّ عليه، وأمِّي امرأتي أو مثلها، وفي «المبهج» أنه^(١) كطلاق، وفي «الرعاية»: من قال: أمه امرأته، أو أخته زوجته، لا فعل^(٢) كذا، وفعله، لزمه كفارةٌ يمين.

التصحيح إحداهما: يقبلُ في الحكم. وهو الصحيحُ، اختاره الشيخُ الموفق، والشارحُ وصحَّحه في «التصحيح». قال في «الإرشاد»: أظهرهما أنه ليس بظهارٍ حتى ينويه. وقدمه ابنُ رزين في «شرحه».

والرواية الثانية: لا يقبلُ.

مسألة - ٢: قوله: (وفي ظهر بهيمةٍ وجهان) انتهى. وأطلقهما في «المغني»^(٣)، و«المحرر»، و«الحاوي»، وغيرهم،^(٤) وصحَّحه في «النظم»^(٤):

أحدهما: لا يكونُ مظاهراً بذلك. وهو الصحيحُ، قطع به في «الكافي»^(٥)، و«المقنع»^(٦)، و«الوجيز»، وغيرهم، وصحَّحه في «النظم»، وغيره، وقدمه في «الشرح»^(٦)، و«الرعايتين».

الحاشية

(١) في (ر): «أنت».

(٢) في (ط): «فعلت».

(٣) ٥٩/١١.

(٤-٤) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

(٥) ٥٥١/٤.

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٢٤٠.

وأنا مظاهرٌ، أو عليّ، أو يلزمني الظهارُ، أو الحرامُ، لغوٌ، وفيه مع نيةٍ، الفروع
أو قرينة وجهان، كأنا عليك حرامٌ، أو كظهِرِ رجلٍ (٣٢-٥).

والوجه الثاني: يكونُ مظاهراً.

التصحيح

مسألة - ٣، ٥: قوله: ولو قال: (أنا مظاهرٌ، أو عليّ، أو يلزمني الظهارُ، أو الحرامُ، فلغوٌ، و... مع نيةٍ أو قرينةٍ وجهان، كأنا عليك حرامٌ، أو كظهِرِ رجلٍ) انتهى.
اشتمل كلامه على مسائل، أطلق فيها الخلاف، المقيس والمقيس عليه، فالمقيس هي:

المسألة الأولى - ٣: وهي ما إذا قال: أنا مظاهرٌ، أو عليّ الظهارُ، أو الحرامُ، أو يلزمني الظهارُ، أو الحرامُ، مع نيةٍ أو قرينةٍ، هل هو لغوٌ أم لا؟ أطلق الخلاف.

قلت: الصواب أنه مع النية أو القرينة، يكونُ في الظهار هو ظهاراً، أو في الحرام حراماً، كقوله: أنت عليّ حرامٌ؛ لأنه أحدُ نوعي تحريمِ الزوجة، فصَحَّ بالكناية كالطلاق، وقدمه ابنُ رزين في «شرحه».

والوجه الثاني: هو لغوٌ مطلقاً؛ لأن الشرع إنما وردَ به بصريح لفظه، وهذا ليس بصريح فيه، فلم يثبت فيه حكمه بغير الصريح، كاليمين، وهما احتمالانِ مطلقانِ في «المغني»^(١)، و«الشرح»^(٢).

المسألة الثانية - ٤، والثالثة - ٥: لو قال: أنا عليك حرامٌ، أو كظهِرِ رجلٍ، فهل هو ظهارٌ، أو لغوٌ؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في «المحرر»، و«الشرح»^(٣)، ونقل بكرٌ في: أنا عليك حرامٌ كفارةٌ يمين. انتهى:

أحدهما: ليس بظهار، قدّمه في «الرعايتين». قال في «الحاوي الصغير»: فليس

الحاشية

(١) ٦٦ - ٦٥/١١ .

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٢٣٢ .

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٢٣٨ .

الفروع ويتوجه الوجهان إن نوى به طلاقاً، وأن العرف قرينة^(٦، ٧)، ونقل بكرٌ في: أنا عليك حرامٌ، كفارةٌ يمين، وفي «عيون المسائل» وغيرها أن الخبر: «لا يحرمُ الحرامُ الحلال»^(١). ضعيفٌ. على أنه قيل: أراد به النظر. أو^(٢) نحمله على أنه أراد به في حق المرأة، وذلك أن يقول: الحرامُ يلزمه.

ولا ظهارَ من أمته، أو أمّ ولده، ويلزمه كفارةٌ يمين. نقله الجماعة، ونقل حنبل: كفارةٌ ظهارٍ. ويتخرج: لغوٌ، كالتي بعدها. وفي «عمد الأدلة»، وفي «الترغيب» رواية: يصحُّ، قال أحمد: وإن أعتقها، فهو كفارةٌ اليمين، ويتزوجها إن شاء.

وإن قائله لزوجها، فعنه: ظهارٌ. اختاره أبو بكر، وابنُ أبي موسى،

التصحيح مظاهراً، في أحد الوجهين. قال في «المنور»: فلو، وفيهما كفارةٌ يمين.

والوجه الثاني: هو ظهارٌ مع النية، أو القرينة، وهو الصواب.

مسألة - ٦، ٧: قوله: (ويتوجه الوجهان إن نوى به طلاقاً، وأن العرف قرينة) انتهى. فيه مسألتان:

المسألة الأولى - ٦: إذا نوى بهذه الألفاظ الطلاق، هل يكون طلاقاً أم لا؟

قلت: الصواب أنه يكون طلاقاً بالنية؛ لأن هذه الألفاظ أولى بأن تكون كنايةً من قوله: أخرجي، ونحوه.

والمسألة الثانية - ٧: هل يقوم العرف مقام القرينة ويكون قرينةً أم لا؟ وجّه الوجهين فيه، والصواب أن العرف قرينةٌ، والله أعلم.

الحاشية

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠١٥)، عن ابن عمر.

(٢) في (ر): «أن».

فتكفّر إن طأوعته، وإن استمتعت به، أو عزمته، فكمظاهر، والمذهب: الفروع لا ظهار، وعليها كفارته قبل التمكين^(٨٢)، وقيل: بعده، والتمكين قبلها*.
وقيل: لا. نقل صالح: له أن يطأ قبل أن تكفّر؛ لأنه ليس عليه شيء، قال أحمد: الظهار يمين، فتكفّر كالرجل.

وقال في رواية حرب عن ابن مسعود: الظهار من الرجل والمرأة سواء.
وفي «المحرر»: ويحرم عليها ابتداءً قبله ونحوها، يعني: كمظاهر. وعنه/ : ١٤٢/٢
كفارة يمين. وعنه: لغو. وإن علّفته^(١) بتزوّجها، فكذلك*. ذكره الأكثر، وهو ظاهر نصوصه، ولم يفرّق بينهما أحمد، إنما سئل في رواية أبي طالب فقال: ظهار.

وقطع بها في «المحرر»، وقيل له في «المفردات»، و«عيون المسائل»: هذا ظهار قبل النكاح، وعندكم لا يصح، قلنا: يصح على إحدى الروايتين،

مسألة - ٨ : قوله : (وإن قالته لزوجها، فعنه: ظهار. اختاره أبو بكر وابن التصحيح أبي موسى، وتكفّر إن طأوعته، وإن استمتعت به،... فكمظاهر، والمذهب: لا ظهار، وعليها كفارته قبل التمكين) انتهى. والمذهب كما قال بلا ريب، وإنما أتى بهذه الصيغة؛ لقوة دليل الرواية عنده، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، فلغوته أتى بذلك، لمقاومته المذهب.

الحاشية

* قوله : (والتمكين قبلها).

أي : عليها التمكين قبل الكفارة.

* قوله : (وإن علّفته بتزوّجها، فكذلك)

يعني : قالت : إن تزوجت فلاناً، فهو عليّ كظهر أبي.

(١) في الأصل: «علفته».

الفروع وإن قلنا: لا، فالخبرُ أفاد الكفارة، وصحته قام الدليلُ على أنه لا يصحُّ قبله، بقيت الكفارة.

وذكر^(١) ابنُ عقيلٍ على المذهب أن قياسه قولها: أنا عليك كظهر أمك، فإن التحريمَ عليه تحريمٌ عليها.

وإن نَجَّزَه لأجنبية، فنصه: يصحُّ، ولم يَطَأْ إن تزوجَ حتى يكفِّرَ، وقيل: لا يصحُّ. قال في «الانتصار»: هو قياسُ المذهبِ، كطلاقِ. وذكره شيخنا رواية^(٩٢)، والفرقُ أنه يمينٌ، والطلاقُ حلُّ عقدٍ، ولم يوجد. وكذا إن علَّقه بتزويجها^(١٠٢). احتجَّ أحمدُ بأنه قولُ عمر^(٢). فإن نوى

التصحیح مسألة - ٩: قوله: (وإن نَجَّزَه لأجنبية، فنصه: يصح، ولم يَطَأْ إن تزوجَ حتى يكفِّرَ، وقيل: لا يصحُّ. قال في «الانتصار»: هو قياسُ المذهبِ، كطلاقِ، وذكره شيخنا رواية). انتهى. المنصوصُ هو الصحيحُ من المذهبِ، وعليه أكثرُ الأصحابِ، قال في «الرعاية الكبرى»: صحَّ في الأشهر، قال الزركشي: هذا منصوصُ أحمد، وعليه أصحابه. وقطع به في «المقنع»^(٣)، و«الرعاية الصغرى»، و«الوجيز»، وغيرهم. وقدمه في «المغني»^(٤)، و«المحرر»، و«الشرح»^(٣)، و«الحاوي الصغير»، وغيرهم. والقول الآخر: اختاره من ذكره المصنفُ.

مسألة - ١٠: قوله: (وكذا إن علَّقه بتزويجها) بأن قال: إذا تزوجتُ فلانة، فهي علي كظهر أمي، ونحوه. انتهى. وقد علمتُ الصحيحَ من المذهبِ في المقيسِ عليه، فكذا

الحاشية

(١) في (ط): «كروء».

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٥٥٩/٢.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥٧/٢٣.

(٤) ٧٥/١١.

الفروع

إذن، ففي الحكم وجهان^(١م).

وكذا قوله لها: أنت علي حرام، ونوى به^(١) أبداً، وفي «الترغيب» وجه:
أو أطلق^(٢م).

التصحيح

يكون في هذه.

مسألة - ١١: قوله: (فإن نوى إذن، ففي الحكم وجهان) انتهى. يعني: إذا قال لأجنبية: أنت علي كظهر أمي، منجزاً وادعى^(٢) أنه نوى^(٢) أنها عليه محرمة إذن، فهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الخلاف كمنظيره:
أحدهما: يقبل في الحكم. وهو الصواب؛ لأنه ادعى ممكناً ظاهراً، وهو ظاهر ما قطع به في «الرعاية».
والوجه الثاني: لا يقبل.

مسألة - ١٢: قوله: (وكذا قوله): ك (أنت علي حرام، ونوى أبداً، وفي «الترغيب» وجه: أو أطلق) انتهى. جعل المصنف هذه المسألة كالتي قبلها في الحكم، وهو صحيح. قال في «الرعاية»: وإن قال لأجنبية: أنت علي كظهر أمي، أو علّقه بتزوجها، صح، في الأصح. فإن تزوجها، لم يبطأ حتى يكفر كفارة ظهار، نص عليه، وكذا إن قال: أنت علي حرام؛ ونوى أبداً، وإن نوى في الحال، فلغو^(٣)، وإن أطلق، احتمل وجهين. انتهى. / فقطع بما قطع به المصنف من أن هذه المسألة كالتي قبلها، وقد علمت الصحيح من ذلك.

الحاشية

(١) بعدها في (ط): «به».

(٢ - ٢) ليست في (ط).

(٣) في (ط): «تلغو».

فصل

ويصحُّ من زوج يصحُّ طلاقه، قال في «عيون المسائل»: فإن أحمد سَوَّى بينه وبين الطلاق، وفي «الموجز»: مكلف. وعلى الأصح: ولو كافراً، كجزاء صيد، ويكفّرُ بمالٍ فقط. وقال ابنُ عقيل: ويعتقُ^(١) بلا نية، وأنه يصحُّ العتقُ من مرتدِّ. وفي «عيون المسائل»: ويعتقُ؛ لأنه^(٢) من فرع النكاح، أو قول^(٣) منكرٍ وزورٍ، والذميُّ أهلٌ لذلك، ويصحُّ منه في غير الكفارة، فصح منه فيها بخلاف الصوم، وصحَّحه في «الانتصار» من وكيلٍ فيه.

وقيل: لا يصحُّ ظهارُ صبيٍّ ولا إيلاؤه، ولو صحَّ طلاقه. واختاره الشيخ. وفي «المذهب»: في يمينه وجهان. وفي «عيون المسائل»: ويحتملُ أن لا يصحَّ ظهاره؛ لأنه تحريمٌ مبنيٌّ على قول الزور، وحصولِ التكفير^(٤) والمأثم، وإيجابِ مالٍ أو صوم، قال: وأما الإيلاءُ فقال بعضُ أصحابنا: تصحُّ ردُّته وإسلامه، وذلك متعلِّقٌ بذكرِ الله، وإن سلمنا، فإنما لم يصحَّ؛ لأنه ليس من أهلِ اليمينِ بمجلسِ الحكمِ لرفعِ الدعوى*.

التصحیح

الحاشية * قوله: (لأنه ليس من أهلِ اليمينِ بمجلسِ الحكمِ، لرفعِ الدعوى).

يعني: أن الصبيِّ لو ادَّعيَ عليه عند الحاكم، لا نقول: يُنكرُ ويحلفُ لرفعِ الدعوى، فدلُّ أنه ليس من أهلِ الحلفِ.

(١) في (ط): «ويعتق».

(٢) أي: الظهار.

(٣) ليست في (ر).

(٤) في (ر): «التأخير».

وفي «الترغيب»: يصح من مرتدة*، ويصح مطلقاً^(١)، ومؤقتاً، فإن وطئ الفروع فيه، كفر، وإن فرغ الوقت، فلا، ومعلقاً بشرط، فإذا وجد، فمظاهر، نص على ذلك.

فإن حلف به، أو بحرام، أو طلاق، أو عتق، وحنث، لزمه، وخرج شيخنا على أصول أحمد ونصوبه عدمه في غير ظهار، ومطلقاً إن قصد اليمين، واختاره، ومثل ب: الحل علي حرام لأفعلن، أو إن فعلته فالحل علي حرام*، أو الحرام يلزمني لأفعلن، أو إن لم أفعله فالحرام يلزمني، وأن صيغة القسم والتعليق يمين اتفاقاً، وأنه ما لم يقصد وقوع الجزاء عند الشرط، يكثر؛ لأنها يمين اتفاقاً؛ لأن قصده الحض أو المنع، أو التصديق أو التكذيب، وهو مؤكّد لذلك، فالجزاء أكره إليه من الشرط^(٢)، وأنه إن قصده، وقع طلاقاً أو غيره، ولا يجزئه كفارة يمين اتفاقاً، وليس بيمين، ولا حالفاً شرعاً ولغة، بل عرفاً حادثاً كالعرف الحادث في المنجز، وقال: إذا حلف بالحرام وأطلق، فكفارة يمين عند (هـ و ش) وأحمد، وعند (م) طلاق، وفي «الرعاية»: من قال: أمه زوجته لأفعلن^(٣) كذا. يمين، وذكر

التصحیح

الحاشية

* قوله: (من مرتدة).

كذا هو في غالب النسخ، وفي نسخة (من مرتد) ولعله الصواب.

* قوله: (ومثل ب: الحل علي حرام).

أي: مثل شيخنا هذه المسألة بمسألة: الحل علي حرام.

(١) في (ر): «معلقاً».

(٢) بعدها في (ط): «بكثير».

(٣) في النسخ الخطية: «لأفعل»، والمثبت من (ط).

الفروع ابنُ عقيل: أن حاصله تحريمُ الحلالِ، وتحليلُ الحرامِ، وهو كفرٌ، فهو كقوله: هو كافرٌ.

وإن قال: أنت عليّ^(١) حرامٌ إن شاء الله، أو عكسه، فلا ظهاراً، نصٌّ عليه، خلافاً لابنِ شاقلا، وابنِ بطة، وابنِ عقيل.

وإن كرّرَ ظهارها قبل تكفيره، فكفارةٌ. نقله الجماعة، وعنه: بعده إن أراد استثنافاً. وعنه: بعده. وعنه: في مجالس. وإن ظاهر من نسائه، فعنه: كفارةٌ، اختاره أبو بكر وغيره، كيمين بالله. وعنه كفاراتٌ. وعنه: بكلماتٍ. وهو المذهبُ. وعنه: في مجالس. وخرَجَ القاضي كذلك في كفارة القتلِ، يعني: بفعلٍ أو أفعالٍ.

ويحرمُ وطءٌ من ظاهر^(٢) منها قبل تكفيره، وعنه: لا إن كفر بإطعام. اختاره أبو بكر وأبو إسحاق، ويحرمُ دواعيه عليهما، كمرتدةً، وعنه: لا. نقله الأكثرُ. وفي «الترغيب»: هي أظهرهما. وثبت في ذمته بالعود، وهو الوطءُ، ثم لا يطاق حتى يكفر، ويلزمه إخراجها بعزمه على وطءٍ، نصٌّ على ذلك، ويجوزُ قبله.

وفي «الانتصار»: إن عزم فيقفُ مراعاةً. ويحتملُ أن لا يصحَّ، قال في «الخلافة» في الصوم في إيجابِ الكفارةِ على المرأةِ المكروهة: ولا يلزمُ المظاهر إذا أكره على الوطء؛ لأن تلك الكفارة تجبُّ بالعزم، وذلك مما لا

التصحيح

الحاشية

(١) ليست في الأصل و(ط).

(٢) في (ط): «مظاهر».

يصحُّ الإكراهُ عليه؛ فهذا لم تجب الكفارةُ. وقال القاضي وأصحابه: العودُ الفروع العزمُ، وذكره^(١) ابنُ رزين روايةً، فتبثُّ به ولو طَلَّقَ، أو مات. وعن القاضي: لا. وإن بانَّت قبل العودِ، ثم تزوجها مطلقاً، ارتدَّ أو لا، فظهاره بحاله، نصَّ عليه، وكذا إن اشتراها، وقيل: تسقطُ، وبطأً مع كفارة يمينٍ، ويتخرَّجُ: بلا كفارةٍ، كظهاره^(٢) من أمته، ونصُّه: تلزمُ مجنوناً بوطئه، وظاهرُ كلام جماعة: لا، وأنه كاليمينٍ، وهو أظهرُ، وكذا في «الترغيب» وجهان، كإيلاء، فدل أنه إن حنثَ، فقد عاد، وإلا فالوجهان.

وفي «الانتصار» وغيره: إن أدخلت ذكره نائماً ولم يعلم، فلا عود ولا كفارة. ودعاءُ أحدهما الآخرَ بما يختصُّ بذِي رحمٍ، كأبي وأمي، وأخي وأختي، كرهه أحمدٌ وقال: لا يعجبني.

فصل

في كفارته ونحوها

كفارةُ الظهارِ عتقُ رقبةٍ، فإن لم يجد، فصيامُ شهرينِ متتابعينِ، فإن لم يستطع - لكبيرٍ، أو مرضٍ، وفي «الكافي»^(٣): غير مرجوٍ زواله، أو يخافُ زيادته أو بَطْأه، وذكر الشيخُ وغيره: أو لسببٍ، واختار في «الترغيب»: أو

التصحیح

الحاشية

(١) في (ر): «وذكر».

(٢) في الأصل: «كظهار».

(٣) ٥٦٩/٤ .

الفروع لضعفه عن معيشة تلزمه، وهو خلاف نقل أبي داود وغيره، وفي «الروضة»: لضعف عنه، أو كثرة شغل، أو شدة حر، أو شبق - فإطعام ستين مسكيناً، وكذا كفارة قتل، إلا في إطعام، اختاره الأكثر، وعنه: بلى. اختاره في «التبصرة»، و«الطريق الأقرب»، وغيرهما. وكفارة وطء في رمضان، واليمين في مكانهما.

ويعتبر وقت وجوبها كحد، نص عليهما، وقود*. وإمكان الأداء مبني على زكاة، فلو أعسر موسر قبل تكفيره، لم يجزئه صوم، قال أحمد: قد وجب الإطعام، وإن أيسر معسر، لم يلزمه عتق، وعنه: بلى، إن أيسر قبل صومه؛ بناء على أنه يعتبر أغلظ حاله، وقيل: وفيه*، ويجزئه العتق.

قال في «الترغيب»: هو وهدي المتعة أولى، وفي «المذهب»: ظاهر المذهب: لا يجزئه عتق، وعنه: إن حنث عبد وعتق وأيسر، فلا. اختاره الخرقى، وخرج مثله في حر معسر، وهو رواية في «الترغيب»، وكذا في «الانتصار»، واحتج بنقل ابن القاسم فيمن عدم الهدي ثم وجده يصوم، قال: فأوجب، وذكر في «المبهج» وابن عقيل رواية^(١): يعتبر وقت الأداء،

التصحيح

الحاشية * قوله: (وقود).

مراده: أن وجوب القود معتبر بوقت وجوبه، لا بوقت استيفائه، فتعتبر المماثلة وقت الوجوب.

* قوله: (وقيل: وفيه)

أي: في الصوم، فالتقدير: وعنه: بلى، إن أيسر قبل صومه، (وقيل: وفيه، ويجزئه العتق) أي: حيث لم يلزمه العتق، لو أعتق أجزاءه.

(١) في (ر): «زواله».

ولا تلزم الرقبة إلا لمالكها، فلو اشتبه عبده بعبيد^(١) غيره، أمكنه العتق؛ بأن الفروع يعتق الرقبة التي في ملكه، ثم يقرع/ بين الرقاب، فيعتق من وقعت عليه ١٤٣/٢ القرعة، هذا قياس المذهب، قاله القاضي وغيره في اشتباه الأواني، أو من يمكنه بثمان مثلها، لا هبة.

وفي زيادة غير مُجحفَة وجهان، كالماء^(١٣٢)، فاضلاً عما يحتاج من أدنى مسكن صالح لمثله^(٢)، وخادم، لكون مثله لا يخدم نفسه، أو عجزه، ومركوب، وعرض بذلة^(٣)، وكتب علم، وثياب تجمل، وكفايته دائماً، ومن

مسألة - ١٣ : قوله: (وفي زيادة غير مُجحفَة وجهان، كالماء). انتهى. وأطلقهما التصحيح في «الهداية»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«الخلاصة»، و«المغني»^(٤)، و«المقنع»^(٥)، و«الهادي»، و«المحرر»، و«الشرح»، و«شرح ابن منجا»، و«النظم»، و«الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، وغيرهم:

أحدهما: يلزمه، وهو الصحيح. اختاره ابن عبدوس في «تذكرته»، وصححه في «التصحيح»، وجزم به في «الوجيز»، و«منتخب الأدمي»، و«منوره»، وغيرهم، قال في «البلغة»: لا يلزمه إذا كانت الزيادة تجحف بماله. فظاهره: أنها إذا لم تجحف بماله، يلزمه.

والوجه الثاني: لا يلزمه.

تنبيه: قد يقال: إن المصنف لم يطلق الخلاف هنا؛ لكونه قال: (كالماء) وهو قد

الحاشية

(١) في (ر): «بعبد».

(٢) ليست في (ر).

(٣) في (ط): «بذله».

(٤) ٨٧/١١ .

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٢٩٤ .

الفروع يمونه، ورأس ماله كذلك، ووفاء دين (و ه م) وفيه رواية (وش) لا مال يحتاجه لأكل الطيب، ولبس الناعم وهو من أهله*؛ لعدم عظم المشقة. ذكره ابن شهاب وغيره.

وإن أمكنه الشراء بنسيئة لغيبه ماله، وفي «الرعاية»: أو لكونه ديناً، لزمه، في الأصح، فإن لم يبع، جاز الصوم، وقيل: لا. وقيل: في غير ظاهرٍ للحاجة؛ لتحريمها قبل التكفير، ولا يجزئُ فيهنَّ، وفي نذر العتق المطلق، إلا رقبة مؤمنة.

وعنه: تجزئُ في غير قتل^(١) رقبة، قيل: كافرة، وقيل: كتابية، وقيل: ذمية^(٢م)، وذكر أبو الخطاب وجماعة: منع حريّة ومرتدة اتفاقاً، ويتوجه

التصحيح قدّم فيها حكماً، وهو اللزوم، وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إنه أطلق الخلاف هنا، وأحالتها على مسألة ذات وجهين، وإن كان قد بين فيها المذهب، وعلى كل تقدير، المذهب هنا كالمذهب هناك، قال في «المغني»^(٢)، وغيره: وأصل الوجهين العادم للماء إذا وجدّه بزيادة على ثمن مثله.

مسألة - ١٤: قوله: (وعنه: يجزئه في غير قتل رقبة، قيل: كافرة، وقيل: كتابية، وقيل: ذمية) انتهى. قال في «المغني»^(٣)، و«الشرح»^(٤): وعنه: يجزئه عتق رقبة ذمية. انتهى. وقال الزركشي: تجزئ الكافرة، نص عليه في اليهودي والنصراني. انتهى.

الحاشية * قوله: (وهو من أهله).

أي: من أهل أكل الطيب، ولبس الناعم.

(١) ليست في الأصل.

(٢) ٨٨/١١.

(٣) ٨١/١١.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٢٩٨.

في نذر عتقٍ مطلقٍ روايةٌ مخرّجةٌ من فعلٍ منذورٍ وقتٍ نهبيٍّ، ومن منعه زوجةٌ الفروع من «حجة نذر^(١)»، بناءً على أنه ليس كالواجب بأصل الشرع، وتشرطُ السلامة من عيبٍ مضرٍّ بالعمل ضرراً بيّناً، كعمى، وشللٍ يَدٍ أو رجلٍ، أو قطع أصبعٍ سبابةٍ أو وسطى، أو أنملةٍ إبهامٍ أو هو^(٢)، وقيل فيهنّ: من يَدٍ، أو قطع خنصرٍ وبنصرٍ من يَدٍ، وعنه: إن كانت أصبعه مقطوعةً، فأرجو، هو يقدرُ على العملِ، فإن أعتق مريضاً مايوساً، وقيل: أو لا، ثم مات، أو نحيفاً عاجزاً عن العملِ، أو زماً أو مُقعداً، وفيهما روايةٌ، أو معضوباً، وفيه وجهٌ، ويتوجهُ مثلهم النحيفُ، أو جنيناً، أو مجنوناً مطبقاً، وقيل: أو أكثرَ وقتِه، وهو أُولَى، أو أخرسٌ وفيه وجهٌ، وأطلقَ جوازَه في رواية أبي طالبٍ، وعنه: ومع فهمٍ إشارتهِ وفهمِه لها، أو به صممٍ. واختار أبو الخطاب والشيخ مع فقدِ فهمِ الإشارةِ، أو من جهل خبره، في الأصحّ فيه، ولم يتبين، وإن عتق في أحد الوجهين بعته^(١٥٢)، أو أمّ ولِدٍ، أو اشتراه بشرطِ عتقه، وفيهما

قلت: الصوابُ اشتراطُ كونها ذميمةً، وقال في «الهداية»، و«المذهب»، و«الخلاصة»، الصحيح و«الحاوي»، وغيرهم: إحدى الروايتين تُجزئ الكافرة، وقدمه في «الرعايتين».

مسألة - ١٥: قوله لو أعتق: (من جهل خبره...، ولم يتبين...) لم يجزئه (وإن عتق في أحد الوجهين بعته) انتهى. يعني: أنه لو أعتق من جهل خبره ولم يتبين أمره، لم يصحّ عتقه في كفارة، وإن صححنا عتقه مجاناً، في أحد الوجهين.

قلت: الصوابُ صحّةُ عتقه مجاناً، بخلاف ما إذا أعتقه عن كفارة؛ لأن حياته

الحاشية

(١ - ١) في (ر): فتح منذوراً.

(٢) في (ر): هي.

الفروع رواية. أو عتق^(١) بصفة، ونواه عند وجودها، بل منجزاً، أو عتق عليه برحم، أو شرط عليه خدمة أو مالاً، لم يجزئه، وجزم به^(٢) في «الخلاص» فيمن شك في الحدث أنه يجزئ من جهل خبره، أنه يجزئه عن كفارته. وإن علق عتقه بتظهره، وتظاهر، فوجهان^(١٦٢).

التصحيح مشكوك فيها، والكفارة واجبة في ذمته بيقين، فلا يزال اليقين بالشك، بخلاف العتق مجاناً، فإنه إن كان حياً، فقد صادف محلاً، وإلا فلا، والله أعلم.
والوجه الثاني: لا يصح عتقه. وهو ضعيف.

مسألة - ١٦: قوله: (وإن علق عتقه بتظهره، فتظاهر، فوجهان) انتهى. أتى في هذه المسألة بصيغتين، الأولى: تظهره، من التظهر: التفعّل. والثانية: التظاهر: وهو التفاعل. والظاهر أن معناهما واحد، وقد ورد القرآن بهما^(٣).

ومعنى المسألة: أن يعلق عتق عبد على ظهاره، فإذا ظاهر، عتق، وإذا عتق، فهل يجزئ عن هذا الظهار أم لا؟ أطلق الخلاف. والصواب أنه لا يجزئه، أشبه ما لو علق عتقه بصفة، فوجدت بعد ظهاره، والله أعلم، وقدم ابن رزين في «شرحه» الإجزاء، فقال: أجزاء عنها؛ لأنه نوى عتقه بعد السب، وقال في «المغني»^(٤)، والشارح آخر الباب: وإن قال لعبده: إن تظهرت، فأنت حرٌّ عن ظهاري، ثم ظاهر من امرأته، عتق العبد؛ لوجود الشرط، وهل يجزئه عن الظهار؟ فيه وجهان: الإجزاء؛ لأنه عتق بعد

الحاشية

(١) في (ر): «علق».

(٢) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

(٣) وهي في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ يَنْكُحُونَ إِسَاءَةً﴾ قرأ عاصم بضم الياء وتخفيف الظاء والهاء وكسرهما وألف بينهما في الموضعين، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحزمة والكسائي وخلف بفتح الياء وتشديد الظاء وألف بعدها وتخفيف الهاء وفتحها، وقرأ الباقون كذلك إلا أنه بتشديد الهاء من غير ألف قبلها. «النشر في القراءات العشر»

ولو نَجَّزَه عن ظهاره، وإن تظاهرَ أو علَّقَ ظهارَه بشرطٍ، فأعتقَه قبله، الفروع عتق، ولم يجرئه، وإن أعتقَ مَنْ قُطِعَ أنْفُه وأذناه، ومجبوباً، وخصياً، وأحمق، وأعرَجَ يسيراً، أو أعورَ يبصرُ بعينٍ، وفيه روايةٌ قدَّما في «التبصرة»، أو مدبراً، أو جانبياً، إن جاز بيُعُهما، أو أمةً حاملاً، أو مكاتباً لم يؤدِّ شيئاً. اختاره الأكثرُ، وعنه: أو أدَّى. وعنه: عكسه* . أو ولدَ زنى مع كمالٍ أجره. قاله شيخنا، (م) وأنه يشفعُ مع صغره في أمه لا أبيه، أو أصمَّ، خلافاً «للموجز» و«التبصرة» فيه، أو صغيراً، وعنه: له سبعٌ إن اشترطَ الإيمان، وقال الخرقى: إن صامَ وصلى، وقيل: وإن لم يبلغ سبعا، أجزأ* . ونقل الميموني: يعتقُ الصغيرُ، إلا في قتل الخطأ، فإنه لا يجرئُ إلا مؤمنةً،

الظهارِ وقد نوى إعتاقَه عن الكفارة. وعدمه؛ لأن عتقَه مستحقٌ بسببِ آخر، وهو التصحيح الشرط؛ ولأن النيةَ لم توجد عند عتقِ العبدِ، والنيةُ عند التعليقِ لا تُجرئُ؛^(١) لأنه تقديمٌ لها على سببها. زاد في «المغني»^(٢): وإن قال لعبدِه: إن تظاهرتُ، فأنت حرٌّ عن ظهاري، فالحكمُ فيه كذلك^(٣)؛ لأنه تعليقٌ لعتقه على المظاهرة. انتهى.

الحاشية

* قوله: (وعنه: عكسه)

أي: عكسُ حكمِ الروايةِ التي قبلها، وهو أنه يجرئُ، وإن أدَّى، فعكسها لا يجرئُ، وإن لم يؤدِّ. والروايةُ الأولى إن لم يؤدِّ، أجزأ، وإلا فلا، فصارَ فيها ثلاثُ رواياتٍ، والثلاثُ رواياتٌ مذكورةٌ كذلك في «المحرر»، لا^(٣) أنه قدَّم الإجزاء مطلقاً.

* قوله: (أجزأ).

هو جوابٌ لقوله: (وإن أعتقَ مَنْ قُطِعَ أنْفُه وأذناه).

(١ - ١) ليست في (ص).

(٢) ١١٨/١١ - ١١٩.

(٣) في (ق): «إلا».

الفروع وأراد: التي قد صلّت^(١)، ويجزئ مؤجراً أو^(٢) مرهوناً.

وفي موسى بخدمته أبدأ، منع وتسلم في «الانتصار»، وفي مغصوب وجهان في «الترغيب»^(١٧٢-١٨)، وإن أعتق معسر نصيبه، ثم ملك بقيته،

التصحيح مسألة - ١٧، ١٨: قوله: (وفي موسى بخدمته أبدأ، منع وتسلم... وفي مغصوب وجهان في «الترغيب») انتهى. ذكر^(٣) مسألتين:

المسألة الأولى - ١٧: هل يجزئ عتق من أوصى بخدمته أبدأ عن الكفارة أم لا؟ ذكر^(٣) فيه منعاً وتسليماً لبعض الأصحاب. قلت: الصواب عدم الإجزاء والقول بالإجزاء ضعيف جداً، ثم وجد ابن نصر الله في «حواشيه» قال: المنع أظهر، فله الحمد.

المسألة الثانية - ١٨: هل يجزئ عتق المغصوب عن الكفارة أم لا؟ أطلق الخلاف عن صاحب «الترغيب»، واقتصر عليه:

أحدهما: لا يجزئ. وهو الصحيح من المذهب، قدّمه المصنف قبل ذلك بأسطر، ثم قال: وفيه وجه. انتهى. وصحح عدم الإجزاء في «الرعاية» وغيره. قال ابن نصر الله: أظهرهما: لا يجزئ، إلا أن يكون بحيث يمكنه التخلص بنفسه. انتهى. والوجه الثاني: يجزئ.

تنبيه: في كلام المصنف نظر من وجهين:

أحدهما: كونه قدّم في هذه المسألة حكماً، وهو عدم الصحة، قبل ذلك بيسير. والثاني: كونه لم يفرّق الوجهين هنا إلا إلى صاحب «الترغيب»، وهناك ذكر الخلاف من غير عزو، فظاهر ما نقله عن «الترغيب»: أنه لم يجد النقل إلا فيه. وظاهر الأول: أن

الحاشية

(١) في الأصل: «حلت».

(٢) ليست في (ط).

(٣) في (ط): «ذكره».

فأعتقه، ولم نقل بالاستسعاء، أجزاء^(١)، وإن كان موسراً ونواه في المباشرِ الفروع والساير، لم يجزئه، نصّ عليه، وعند القاضي وأصحابه: يجزئه، كعتقه بعض عبده ثم بقيته، أو يُسرّي.

وإن أعتق نصفَي عبيد، أجزاء^(٢) عند الخرقى، وفي «الروضة»: هو الصحيح في المذهب. وفي «عيون المسائل»: هو ظاهر المذهب. وعند أبي بكر: لا^(٣). وذكر ابن عقيل وصاحب «الروضة»: روايتين. وعند القاضي: إن كان باقيهما حرّاً، أجزاء^(٣). وذكرهنّ في «الهدى» روايات.

الخلافاً منقول عنه وعن غيره،^(٤) وذاكرني بعضهم في هذه المسألة، وقال: الأولى إنما التصحيح هي «المعسوب» بالعين المهملة والصاد المعجمة، بدليل السياق، وفي هذه المسألة بالغير المعجمة والصاد المهملة، فعلى هذا يزول التكرار والتناقض، لكن لم نر مَنْ استعمل هاتين العبارتين هنا، والله أعلم بما أراد^(٤).

مسألة - ١٩: قوله: (وإن أعتق نصفَي عبيد أجزاء، عند الخرقى، وفي «الروضة»: هو الصحيح من المذهب. وفي «عيون المسائل»: هو ظاهر المذهب. وعند أبي بكر: لا) انتهى.

ما اختاره الخرقى هو الصحيح من المذهب، قال الشريف أبو جعفر: وهو قول أكثرهم. قال الزركشي: هو قول القاضي في «تعليقه»، وعامة أصحابه، كالشريف وأبي الخطاب في «خلافيهما». وابن البناء والشيرازي. انتهى. قال في «الخلاصة»: أجزاء،

الحاشية

- (١) في النسخ الخطية: «أجزاء»، والمثبت من (ط).
 (٢) في (ط) «أجزاء».
 (٣) في الأصل: «أجزاء».
 (٤ - ٤) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

فصل

يلزمه تتابع الصوم، وقيل: ونيته*، ففي الاكتفاء بالليلة الأولى،
والتجديد كل ليلة وجهان في «الترغيب» (٢٠٢، ٢١).

التصحيح في الأصح، وقول أبي بكر اختاره ابن حامد، فيما حكاه القاضي عنه في «روايته»،
وجزم به في «العمدة»، وأطلقهما في «الهداية»، و«المذهب»، و«المستوعب»،
و«الكافي»^(١)، و«المقنع»^(٢)، و«المحرر»، و«الرعائيتين»، و«الحاوي الصغير»،
وغيرهم. وعند القاضي: إن كان باقيهما حرّاً، أجزاء، وإلا فلا، واختاره الشيخ موفق
وغيره، وجزم به في «الوجيز»، وقدمه في «النظم»، قال في «المنور»: ولا يجزئ نصفًا
عبدین باقيهما رقيقًا. انتهى. وقيل: إن كان باقيهما حرّاً، أو أعتق كل واحد منهما عن
كفارتين، أجزاء، وإلا فلا، قال في «المحرر»، و«الحاوي»: وهذا أصح، وجزم بالثاني
ناظم «المفردات»، وذكر هذه الأقوال في الهدى روايات.

تنبيه: قال في القاعدة الحادية بعد المئة: وخُرج الأصحاب على الوجهين، لو
أخرج في الزكاة نصفَي شاتين، زاد في «التلخيص»^(٣): وكذا لو أهدى نصفَي شاتين. قال
في «القواعد»: وفيه نظر؛ إذ المقصود من الهدى اللحم، ولهذا أجزأ فيه شقص من بدنة،
وروي عن أحمد ما يدل على الإجزاء هنا. انتهى. قلت: وقد يتخرج على ذلك الأصحبة
والعقبة، وهما بالهدى أقرب، فيجزئ ذلك، والله أعلم.

مسألة - ٢٠، ٢١: قوله: (يلزمه تتابع الصوم، وقيل: ونيته، ففي الاكتفاء بالليلة
الأولى، والتجديد كل ليلة وجهان في «الترغيب») انتهى. فيه مسألتان:

الحاشية * قوله: (وقيل: ونيته).

أي: نية التتابع، وأمانة الصوم فلا خلاف في لزومها، ويأتي كلامه ولا يُجزئ تكفير بلا نية.

(١) ٥٦٦/٤.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٢٤/٢٣. (٣) في (ط): «التخلص».

وبيئتُ النية، وفي تعيينها جهة الكفارة وجهان في «الترغيب»^(٢٢٢). الفروع وينقطعُ بصومٍ غيرِ رمضانَ، وفطره بلا عذرٍ، ويقعُ صومُه عما نواه؛ لأنه زمانٌ لم يتعيَّن للكفارة، وفي «الترغيب»: هل يفسدُ ذلك أو ينقلبُ نفلًا؟ فيه وفي نظائره وجهان، لا برَمضانَ. وفطرٌ واجبٌ، كعبيدٍ؛ وحيضٍ، نصٌّ عليهما، وجنونٍ، قال جماعة: ومرضٍ مَخُوفٍ، وفي «مفرداتِ ابنِ عقيلٍ» في صومِ العيْدِ: يقطعُ التابعُ؛ لأنه خلَّه بإفطارٍ يمكنه أن يحترزَ عنه، ثم سلَّم أنه لا يقطعُه؛ لأنه لا يقبلُ الصومَ، كالليل. وقيل: ينقطعُ بفطره ناسياً أو مُكْرَهاً أو مخطئاً، كجاهلٍ به، وقيل: ويفطره لسفرٍ مبيحٍ، ومرضٍ غيرِ مَخُوفٍ، وحاملٍ ومرضٍ^(١) لضررٍ ولدهما^(٢).

التصحيح

المسألة الأولى - ٢٠: الاكتفاء بأول ليلة في نية التابع.

المسألة الثانية - ٢١: التجديدُ كلِّ ليلةٍ. قلتُ: قواعدُ المذهبِ تقتضي أنه يُكتفى بالليلةِ الأولى في نيةِ التابع، وأنه لا بدُّ من تجديدِ النيةِ في كلِّ ليلةٍ لكلِّ يومٍ؛ قياساً على الصحيح من صومِ شهرِ رمضانَ، بل هنا أولى. والله أعلم. ثم وجدتُ ابنَ نصرٍ الله في «حواشيه» قال: أصحُّهما الاكتفاءُ بأولِ ليلةٍ أن ينويِ التابعُ، وأما صومُ كلِّ يومٍ فلا بدُّ من تجديدِ إخضه كلِّ ليلةٍ. انتهى.

مسألة - ٢٢: قوله: (وبيئتُ النية، وفي تعيينها جهة الكفارة وجهان في «الترغيب») انتهى. قلتُ: الصوابُ وجوبُ التعيينِ، فإن الأصحابَ قاطبةً قالوا: لا بدُّ من تعيينِ النيةِ، وهو أن يعتقدَ أنه يصومُ عن نذره، أو قضائه أو كفارته، وقد قال المصنّفُ في الصيامِ^(٣) فيما يشابهها: اختاره الأصحابُ.

الحاشية

(١) في (ط): «ومرض».

(٢) في (ر): «ولدها».

الفروع وفي النفاس وجهان^(٢٣م)(٥٦). وفي «الروضة»: إن أفطرَ لعذرٍ، كمرضٍ وعيدٍ، بنى وكفّرَ كفارةً يمينٍ، قيل لأحمد: مظاهرُ أفطرَ من مرضٍ، يعيدُ؟ قال: أرجو، إنه في عذرٍ. وسئل في رواية أبي داودَ عَمَّن عليه صومُ شهرينِ متتابعينِ، فصامهما إلا يوماً أفطره: أيعيدُ الصومَ؟ قال: بل^(١) يصومُ يوماً. وينقطعُ بوطءِ المظاهرِ منها، وعنه: لا نهاراً ناسياً، أو لعذرٍ يبيحُ الفطرَ، أو ليلاً، كغيرها في الصورِ الثلاثة، وإلا انقطعَ، لا بوطئه في أثناء طعام^(٢).

التصحيح مسألة - ٢٣: قوله: (وفي النفاس وجهان) انتهى. يعني: هل ينقطعُ به التتابعُ أم لا؟ وأطلقهما في «المغني»^(٣)، و«الشرح»^(٤).

٢١٣ أحدهما: لا ينقطعُ. وهو الصحيحُ من / المذهب، وبه قطعُ في «الهداية»، و«المذهب»، و«مسبوك الذهب»، و«المستوعب»، و«الكافي»^(٥)، و«المقنع»^(٤)، و«البلغة»، و«المحرر»، و«الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، و«تذكرة ابن عبدوس»، و«تجريد العناية»، وغيرهم، وقدمه ابنُ رزين في «شرحه».

والوجه الثاني: يقطعُ التتابعُ. وهو ظاهرٌ ما قطع به في «الخلاصة»، و«الوجيز»، فإنهما لم يذكرهما فيما لا يقطعُ، ويمكنُ أن يكونا اكتفياً بذكر الحيضِ، فإنه مثله، والله أعلم. (٥٦) تنبيه: في إطلاقِ المصنّف الخلافَ نظراً ظاهرًا، وكان الأولى أن يقدم أنه كالحيضِ، وعذرُه أنه أولاً تابعُ الشيخِ في «المغني»، ولم يراجع كلامَ الأصحابِ في ذلك، ولو بيّضه، لقدّم ما قلنا، والله أعلم.

الحاشية

(١) ليست في الأصل.

(٢) في (ر): «الإطعام».

(٣) ٨٩/١١.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٣٢٨ - ٣٢٩.

(٥) ٥٦٧/٤.

نقله ابن منصور. وعتق، ومنعهما في «الانتصار» ثم سلّم الإطعام؛ لأنه الفروع بدل، والصومُ مبدلٌ، كوطءٍ من لا يطيقُ الصومَ في الإطعام، وفي «الرعاية»: وفي استمتاعه بغيره روايتان، وذكر الشيخ: ينقطع إن أفطر.

ومن أُعطيَ من زكاةٍ لحاجته، جاز إعطاؤه من طعامها^(١)، وعنه: إلا مكاتباً وطفلاً لم يأكل الطعام، اختاره الشيخ وغيره، واختاره الخرقى والقاضي في طفل، وهي أشهر عنه^(٢). قاله صاحب «المحرر» كزكاة في رواية (خ) نقلها جماعة، وذكر أبو الخطاب وغيره في ذمّي تخريج من عتقه، وخرّج الخلال دفعها لكافر. قال ابن عقيل: لعله^(٣) من المؤلفة. واقتصر صاحب «الهدى» على الفقراء والمساكين؛ لظاهر القرآن.

ويعطي ما يجزئ فطرةً، من البرّ مدّ، ومن غيره مدّان لا أقلّ مطلقاً، ولا مدّ مدّ (م) وذكره في «الإيضاح»، وذكره صاحب «المحرر» رواية، ونقله الأثرم، وعنه: ورطلاً خبز برّ عراقية، أو ما علم مدّاً أو ضعفه من شعير، ويُستحبُّ أدّمه، نصر عليه، وعنه^(٣): أنه ذكر قول ابن عباس: بأدّمه. وذكره شيخنا روايةً، لكلّ مسكين، اختاره/ الأكثر كالوصية لهم. وعنه: وقوت ١٤٤/٢ بلده. اختاره أبو الخطاب والشيخ وغيرهما. وعنه: والقيمة، وغداؤهم وعشاؤهم بالواجب. ولم يقل شيخنا: بالواجب، وهو ظاهر نقل أبي داود

التصحيح

الحاشية

(١) في (ر): «طعامها».

(٢) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

(٣) ليست في (ر).

الفروع وغيره، فإنه قال: أشبِعُهُمْ. قال: ما أطعمُهُمْ؟ قال: خبزٌ ولحمٌ إن قدرت، أو من أوسطِ طعامِكُم (وهدم).

فلو نذرَ إطعامَهُم، فقليل: مثله، وقيل: يجرئُ - (أي: طعامُ الغداءِ أو العشاءِ^(١)) - قال في «الانتصار»: لأن تقديره وجنسه إليه، فكذا صفةُ إخراجِه (٢٤م).

فعلى المذهب: لو قدّم، إليهم ستين مُدًّا^(٢)، وقال: هذا بينكم، فقبلوه، فإن قال: بالسوية، أجزاء، وإلا فوجهان. وعند القاضي: إن علم أنه أخذ كل واحدٍ حقّه، أجزاء^(٢٥م)، واعتبر في «الواضح» غالبَ قوتِ

التصحيح مسألة - ٢٤: قوله: (فإن نذرَ إطعامَهُم، فقليل: مثله، وقيل: يجرئُ... قال في «الانتصار»: لأن تقديره وجنسه إليه، فكذا صفةُ إخراجِه) انتهى. يعني: إذا نذرَ إطعامَ من يجزئُ له الأخذُ من كفارةِ الظهارِ، فهل يلزمه أن يطعمَهُم ما يلزمه أن يطعمَهُم في كفارةِ الظهارِ أم لا؟ أطلق الخلاف. قلت: الصوابُ أنه لا يلزمه ذلك، كما قال في «الانتصار»، وهو ظاهرُ كلامِ الأصحابِ.

مسألة - ٢٥: قوله: (فعلى المذهب^(٢)): لو قدّم إليهم مدًّا، وقال: هذا بينكم، فقبلوه، فإن قال: بالسوية، أجزاء، وإلا فوجهان، وعند القاضي: إن علم أنه أخذ كل واحدٍ حقّه، أجزاء) انتهى. قلت: الصوابُ عدمُ الإجزاء؛ لأننا لا نعلمُ قدرَ ما يأخذُ كل واحدٍ منهم، فحصلَ الشكُّ في المساواة في ذلك، وذمته مشغولةٌ بيقين، فلا يزالُ بهذا، هذا ما يظهرُ، ويحتملُ الإجزاء؛ لأن الإعطاءَ يقتضي التسويةَ، والله أعلم.

الحاشية

(١-١) ليست في النسخ، والمثبت من (ط).

(٢) في (ط): «الأول».

البلد^(١). وأوجب شيخنا وسطه قدرأ ونوعاً مطلقاً^(٢) بلا تقدير ولا تملك، الفروع وأنه قياسُ المذهب، كزوجة، وأن الأدمَ يجبُ إن كان يطعمه أهله، ونقل ابنُ هانئ: التمرُ والدقيقُ أحبُّ إليَّ مما سواهما. وفي «الترغيب»: التمرُ أعجبُ إلى أحمد.

فإن رَدَّها على مسكينٍ ستين يوماً، فالمذهبُ يجرى مع عدم غيره، وعنه: مطلقاً. اختاره ابنُ بطة، وأبو محمد الجوزي، وعنه: عكسه. اختاره في «الانتصار»، وقال لمن احتجَّ لعدم بزكاة ووصية للفقراء^(٣) وخمس الخمس: بأن فيه نظراً، وصحَّحها أيضاً في «عيون المسائل» وقال: اختارها أبو بكر، واحتجَّ ابنُ شهاب بأنه مال^(٤) أضيف إلى عددٍ محصورٍ، فلم يجر صرفه إلى واحدٍ، كما لو قال: لله عليَّ أن أطعم ستين مسكيناً، أو أوصى لهم. وإن أعطى مسكيناً في يومين من كفارات^(٥)، أجزاء، وعنه: عن

التصحيح

تنبيهان:

(٥) الأول: قوله: (لو قدَّم إليهم مدأ) لعله: ستين مدأ، فسقط لفظه «ستين» لأنه قدرُ الإطعام في الظهار، ويدلُّ عليه قوله: (فإن قال: بالسوية، أجزاء) والمدُّ قدرُ استحقاقٍ واحدٍ منهم. وكلامُ القاضي الذي ذكره المصنفُ يدلُّ عليه، وأنه دفع إليه قدرَ حقهم، ولكنه مُشاع.

(٥) الثاني: قوله: (وإن أعطى مسكيناً في يومين من كفارات) صوابه: في يوم.

والله أعلم.

الحاشية

(١) في النسخ الخطية: «بلده»، والمثبت من (ط).

(٢) ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «الفقراء».

(٤) في (ر): «يقال».

الفروع واحدة. ولا يجزئ التكفير بلا نية، لا نية التقرب. فإن كانت واحدة، لم يلزمه تعيين سببها، فإن عينه فغلط، أجزاءه عما يتداخل، وهي الكفارات من جنس، وإلا فلا، وإن لزمته كفارات، أسبابها من أجناس، كظهار ويمين، وقتل^(١)، لم يشترط تعيين سببها، قال ابن شهاب: بناءً على أن الكفارات كلها من جنس، قال: ولأن آحادها لا تفتقر إلى تعيين النية، بخلاف الصلوات وغيرها، وكفارات من جنس في الأصح.

واشترطه القاضي، كتميمه لأجناس، وكوجه في دم نسك ودم محظور، وكعتق نذر وعتق كفارة، في الأصح، قاله في «الترغيب»؛ فعلى هذا يكفر عن واحدة نسي سببها بعدد الأسباب، واختار في «الانتصار»: إن اتحد السبب، فنوع. وإلا فجنس. ولو كفر مرتد بغير صوم، فنصه: لا يصح، وقال القاضي: المذهب صحته.

التصحيح فهذه خمس وعشرون مسألة في هذا الباب.

الحاشية

(١) في الأصل: «وقيل».